التحولات السياسية والاجتماعية و إصلاح البحث العلمي في الجزائر.

عبد المولى محمد
باحث دكتوراه في الأنثروبولوجيا جامعة وهران

ملخص الدراسة:

يسائل هذا المقال علاقة البحث العلمي في الجزائر بالتحولات السياسية و الإجتماعية من خلال توصيف و تحليل البنى الأساسية التي حكمت مسيرة البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

إن تأسيس أول جامعة في عهد الإستعمار و المعروفة بجامعة الجزائر سنة 1909 يدل على عتاقة و أصالة البحث العلمي في الجزائر،لقد كانت الجامعة و لا تزال الحاضنة الأساسية لمشاريع البحث العلمي و الأساس الموضوعي الذي يروم تحديث الدولة و المجتمع معا.

Résumé :

Cet article interroge la relation entre la recherche scientifique en Algérie et les transformations politiques et sociales à travers la caractérisation et l'analyse des infrastructures qui ont régi la recherche scientifique en Algérie depuis l'indépendance et jusqu'à nos jours.

La création de la première université à l'ère coloniale et connue à l'Université d'Alger en 1909 témoigne de la pérennité et de l'authenticité de la recherche scientifique algérienne, l'université a été et demeure l'incubateur de projets de recherche scientifique fondamentale et la base de la modernisation de l'État et de la société.

مقدمة:

شكلت التحولات السياسية و الإجتماعية التي إرتبطت بمسار بناء الدولة بالجزائر أساسا نظريا لمختلف التوجهات الإقتصادية و البحثية، لقد دأبت الجزائر و منذ 1962 إلى تبني مقاربات مختلفة كانت في معظمها محكومة بالأيديولوجية السياسية و النظام الإقتصادي السائد.

لقد تمحورت المنظورات الأساسية للدولة فيما بعد الإستقلال إلى تشييد البنيات الأساسية التي تقوم البناء الإقتصادي و الصناعي و الإجتماعي من خلال التركيز على المنظومة المعرفية و تسخيرها في النهوض بالقطاعات الرئيسية التي تقوم عليها الدول الصاعدة.

لقد لعب الميراث الإستعمار دورا كبيرا في جزائر ما بعد الإستقلال من خلال وجود نخبة علمية نهلت من مشارب الثقافة الفرنسية،وكان لزاما على الجزائر في تلك الفترة تكوين نخبة جديدة تقوم بمرحلة البناء و التشييد،إن متغير العامل الأيديولوجي كان أساسا لمختلف المسارات التي حكمت الجزائر في هذه المرحلة،لكن و مع إنهيار المعسكر الشيوعي و ظهور المتغيرات الدولية الجديدة و بروز ظاهرة العولمة حتم على الجزائر التكيف مع التحولات الدولية الجديدة و الدخول في مرحلة جديدة قاعدتها الأساسية الإعتماد على البحث العلمي كمقاربة للتحديث و التنمية لمواجهة التحديات و عليه فإن المشكلة البحثية تظهر في التساؤل التالي:

ما أهمية التحولات السياسية و الإجتماعية في الجزائر و دورها في تأطير مسيرة البحث العلمي و تشجيع مكانته؟

الكلمات المفتاحية:

التحولات السياسية،البحث العلمي،الجامعة،التحديث، التنمية.

مفاهيم الدراسة:

1/ مفهوم البحث العلمي:

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية في بناء الدول و تشييد المجتمع فهو لبنة أولى و وسيلة أساسية تنسج من خلاله الدول ربط تنميتها الإقتصادية و نهضتها الحضارية بأسس علمية متينة.

إن تطور النمو الصناعي مرهون في غالبيته بأهمية البحث العلمي فهو القاعدة الأساسية في بناء الإقتصاد و تحديث المجتمع و نهضة الدول.و على هذا الأساس يمثل البحث العلمي بشكل عام سيطرة الإنسان على البيئة عن طريق زيادة معارفه و تحسين قدراته على إكتشاف الحلول للمشاكل التي تواجهه[1]

كما يمكن تعريف البحث العلمي على أنه نظرية أو قانون لفهم ظاهرة أو تفسيرها أو ضبطها أو التنبؤ بها[2].

أيضا يمكن تعريفه على أنه دراسة تعتمد إلى حد كبير على التدليل المنطقي و القدرة على التحليل و الإستنباط للوصول إلى نتائج و حلول للمشاكل[3]

2/ مفهوم التحول السياسي:

لا يحظى مفهوم التحول السياسي بإجماع من قبل جميع الباحثين و الدارسين نظرا للأبعاد الدلالية التي يحتويها و نظرا للزوايا المختلفة التي عولج من خلالها و لهذا جاءت التعاريف و المفاهيم المختلفة و التي حاولت تفكيك أسسه و و أبعاده و مدلولاته فمنهم من ربطه بالتحول الجذري في أسس النظام السياسي،الإجتماعي و الثقافي و منهم من ربطه بالإنتقال من نظام سياسي إلى آخر أي أن التحول يكون مركزا بدرجة كبيرة على المخرجات السياسية للنظام و إعادة هيكلة نسقه السياسي،كما رأى البعض بأنه تحول في القيم السائدة في المجتمع.

يرى "صامويل هنتغتون" التحول السياسي على أنه تحول بعض دول العالم من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية [4]

كما رأى البعض الآخر أن التحول السياسي يعني التحديث السياسي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لعملية الإنتقال من تقاليد دولتية تاريخية راسخة إلى مسار متواصل من الإصلاح، بل أجمع مؤسسو هذا

1- محمد صادق إسماعيل،البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي كيف نهضوا و لماذا تراجعنا،القاهرة،المجموعة العربية للتدريب و النشر،ط1، 2014 ،ص 33.

2- أيمن يوسف،تطور التعليم العالي:الإصلاح و الآفاق السياسية،ماجستير غير منشورة في علم إجتماع السياسة،جامعة الجزائر، 2007،ص61.

3- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق،ص.34.

4- صامويل هنتغتون،الموجة الثالثة،التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب،الكويت،دار سعاد الصباح، 1993،ص57.

الطرح ضرورة الفصل بين الأسس التقليدية والحداثة لتفعيل عملية التحول بل، رأوا أن عملية التحول السياسي تتم تعريفها من خلال إعتبارها تنمية سياسية بالأساس[1]، ولهذا رأى البعض وفي إطار هذا الطرح أيضا مفهوم التحول من خلال اعتباره عملية تقتضي إعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة، بسبب عدم صلاحيتها أو مواكبتها لروح ومتطلبات العصر، والتوجه في المقابل نحو الإلتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة[2].

3/ مفهوم التنمية و التحديث:

لعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف لمفهوم التنمية و مفهوم التحديث نظرا للتداخل الحاصل بينهما فهناك من يعتبر أن التنمية هي التحديث و هناك من يرى أن مفهوم التنمية ينصرف إلى مجال أوسع يشمل الشق السياسي،الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي.

إن التطرق لمفهومي التنمية و التحديث يقتضي منا التفريق بينهما و تحديد أسسهما النظرية و الإصطلاحية،فالإرهاصات الأولى لمفهوم التنمية كانت مع نهاية الحرب العالمية الثانية و اتساع دوائر البحث العلمي لتمتد لدراسة نهضة الدول و المجتمعات المحطمة نتيجة الحرب العالمية الثانية و كذا دراسة مجتمعات العالم الثالث و بفعل تأثير المدرسة السلوكية على منظومة العلوم السياسية و الإجتماعية[3].

يعرف حميد سعدون التنمية على أنها: "**عملية إحلالية جزئية أو كلية،لأنماط فكرية و مادية تمس بشكل جوهري البنى التحتية و حتى الفوقية بما يجعلها تتخذ مسارين متوازيين من الصعود إحداهما أفقي و الآخر عمودي،و كلاهما يتعلق بتغيير الأنماط التقليدية في الفكر و التطبيق إلى أنماط أكثر حداثة و بشكل مستمر**[4]،لقد تجاوز هذا التعريف أدلجة مفهوم التنمية من حيث إعتبارها عملية ذات خصائص و أبعاد سياسية إلى إعتبارها إطار أوسع يفترض محورية دور الإنسان في المجتمع و مجال يدور حول تطوير و زيادة القدرات للفرد من خلال المؤسسات الإجتماعية المختلفة[5].

أما مفهوم التحديث فهو يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة و مجتمعات حديثة هي البلدان و المجتمعات المتطورة،إن شمولية هذا المفهوم و عموميته أدى إلى افتراض رئيسي مفاده أن التحديث يركز على العوامل الخارجية و إسهامه في نقل المجتمعات المتخلفة من التقليد إلى الحداثة[6].

لكن "صامويل هنتغتون" حدد أربع أبعاد أساسية يرتكز عليها التحديث هي أبعاد أعطت إلى حد ما التصور المتكامل لدلالات مفهوم التحديث و تتمثل في:

1- أسامةالغزاليحرب،الأحزابالسياسيةفيالعالمالثالث،الكويت،سلطنةعمان،المعرفة، 1987،ص 30.

2- بلخيرة محمد،التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية،ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،ص 07.

3- غباش عائشة،إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس،ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام،2008/2007 ،ص16.

4- حميد سعدون، التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث،العراق بغداد،الذاكرة للنشر و التوزيع،ط 1 ،2011،ص47.

5- حميد سعدون،مرجع سابق،ص48.

6- نفس المرجع،ص49.

- ترشيد بناء السلطة.
- تمايز البنى و الوظائف السياسية.
- تدعيم القدرات النظامية و السياسية و إشاعة روح المساواة[1].

أولا: الجامعة الجزائرية نظرة تاريخية:

ترتبط الجامعة في الجزائر بالعهد الكولونيالي و تحديدا إلى ما قبل سنة 1909 تاريخ تأسيس جامعة الجزائر،حيث ظهرت في سنة 1859 مدرسة عالية في الطب و الصيدلة و مدارس للحقوق العلوم و الآداب في سنة 1879[2].لقد أرسى الإستعمار الفرنسي لمدارس تقليدية كلاسيكية خاصة بفئة معينة تكون في الغالب من عائلات المعمرين الفرنسيين و بعض الجزائريين الذين تم إعطائهم تكوين من بني جلدتهم و من ثقافتهم حسب العميد "Delacroix" و الذي أجرى أول خطاب بمناسبة أول دخول جامعي سنة 1859[3].

لقد كانت جامعة الجزائر سنة 1909 أول صرح أكاديمي يضاهي في هيكلته و تخصصاته الجامعات الموجودة في أوربا لكن تحت وصاية و نفوذ المستعمر الفرنسي،بل إن هناك فروعا أصلية و محلية كانت تدرس في جامعة الجزائر غير موجودة في الجامعة الفرنسية و لكن تقع ضمن الدائرة الأكاديمية الفرنسية[4].

لقد كانت الصورة العامة للجامعة في الجزائر آنذاك مثارا لصراعات أيديولوجية مختلفة و كان العامل الإستعماري سببا كافيا في تأجيجها،وقد تبلورت مع مرور الوقت النزعة التحررية للطلبة الجزائريين خاصة بعد سنة 1920 و ظهور جيل من المثقفين و الأطباء و الصحافيين حيث أصبح التعليم و سيلة للتحرر و مقارعة المستعمر الفرنسي،لكن مع إندلاع الثورة التحريرية المباركة سنة 1954 راهن غالبية الجزائريين على الكفاح المسلح مما جعل أعدادا هائلة من الطلبة تلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني.

ثم جاءت سنة 1950 و قامت فرنسا بإلحاق مدارس كبرى تابعة لجامعة الجزائر في كل من وهران و قسنطينة تحت مسمى ملحقات (الفلاحة و البوليتكنيك)[5].

لقد كان هدف المستعمر الفرنسي التأسيس لتقاليد بحثية خدمة لأهدافه و ضمان لإستمرارية مشاريعه الإستيطانية،كما أن الأقلية الجزائرية و التي حظيت بالتعليم العالي في الجامعات آنذاك كان ينظر إليها من أطراف عديدة على أنها حاملة لواء الثقافة الفرنسية و مفصولة عن البعد الوطني و الذي يتماشى و سياق السيادة الوطنية.

لكن ينبغي التأكيد على أن الجزائر كسبت على الأقل طبقة و نخبة ستحتاجها في مرحلة ما بعد 1962 و هي مرحلة التشييد و البناء.

1- غياش عائشة،مرجع سابق،ص19.

2- حسن رمعون،الجامعة الجزائرية نتاجا للتاريخ و رهانا مؤسساتيا:حالة الجزائر و العالم العربي،مجلة إنسانيات،وهران، 1996.

3- أيمن يوسف،مرجع سابق،ص44.

4- أيمن يوسف،نفس المرجع،ص 45.

5- حسن رمعون،مرجع سابق،ص53.

ثانيا: هيكلة البحث العلمي و تحدياته بعد الإستقلال:

ورثت دولة ما بعد الإستعمار" Post colonial state " تراكمات سلبية و أزمات متعددة الأوجه و الأبعاد،لقد كانت الجزائر واحدة من البلدان التي عانت من نتائج و إنعكاسات الظاهرة الإستعمارية و كان التعليم العالي أحد أوجه معاناة الجزائر في هذه الفترة رغم وجود نخبة فرنكوفونية نهلت من مشارب الثقافة الفرنسية و أسست لبنية فوقية بعيدة عن الإنتماء العربي الجزائري.

لقد ساوق هذه الفترة مشروع بومدييني قائم على إسترداد مقومات الأمة المتوارثة على حلم الحركة الوطنية و المستوحى من أفق مشروع النهضة العربية [1]،لقد كان هدف بومدين في هذه المرحلة مشروع تشييد الدولة الوطنية الحديثة القائمة على التزاوج بين سياسة التوازن الجهوي و ديمقراطية التعليم[2]، و لهذا عمدت السياسة التعليمية إلى إرساء المخططات التنموية و تدعيم بناء قطاعات الإقتصاد.

و تأسيسا لما سبق فقد أعدت الجزائر المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) و جاء تماشيا مع إنشاء مؤسستين للتعليم العالي:جامعة وهران و جامعة قسنطينة و لهذا يمكن التمييز في هذه المرحلة بين فترتين رئيسيتين قام عليها التعليم الجامعي.

أ- فترة (1967-1969):

و هي فترة المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) حيث كانت الجزائر بحاجة ماسة إلى إطارات من أجل بناء الإقتصاد الوطني و الإستجابة لمتطلبات التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم و المدن.

لقد كان عدد الطلبة المسجلين في الجامعات سنة 1962-1963 يقدر بحوالي 2720 و قد إرتفع هذا الرقم مع مرور السنوات مما أدى إلى إرتفاع عدد الهياكل المخصصة لهذا القطاع [3]،وفي هذه الفترة أيضا تم الإصلاح الجذري و العميق لقطاع التعليم العالي من حيث إعادة هيكلته و إثراء برامجه التعلمية حيث تم إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970 بعدما كانت قبل ذلك تحت وصاية وزارة التربية الوطنية [4]،لقد كان هذا الإصلاح من أجل تعبئة الكفاءات الجامعية و تحقيق التنمية المطلوبة القائمة على التخصصية و خلق مجالات أوسع للبحث العلمي[5].

ب- فترة (1970-1989):

تميزت هذه الفترة بإعادة تنظيم المنشآت الجامعية و الإتجاه نحو خلق هياكل بحثية إنطلاقا من مخطط تدريجي ينتقل من نظام الكليات إلى إنشاء المعاهد و المدارس العليا[6].

1- نورالدين ثنيو،الأزمة الجزائرية،كتاب جماعي صادر عن مركزدراسات الوحدة العربية، 1999،ص118.

2- شهرزاد زغيبو وفاء تنقوت،التعليم العالي و التنمية بين الإقتراب النظري و الواقع،حالة الجزائر من كتاب الجزائر إشكاليت الواقع و رؤى المستقبل،بيروت مركز دراسات الوحدة العربي،2013،ص62.

3- شهرزاد زغيب و وفاء تنقوت،مرجع سابق،ص63.

4- شهرزاد زغيبو و فاء تنقوت، نفس المرجع،ص63.

4- L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, (MESRS), 2012, p24.

6- L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, op.cit.25.

لقد تمت مراجعة نظام التعليم العالي الموروث عن النظام الفرنسي فظلا عن إنشاء وزارة التعليم العالي كهيئة مستقلة منظمة لمنظومة التعليم العالي في الجزائر،لكن رغم ذلك كان للعامل الأيديولوجي دور كبير في حسم التوجهات السياسية و الإقتصادية مع تبني الأيديولوجية الشرقية الشيوعية و تأطيرها لمختلف التوجهات الإقتصادية و العلمية،لقد إستهدف التعليم العالي هذه الفترة الأهداف الكبرى المسطرة من طرف الدولة الجزائرية و هي تسريع وتيرة التنمية و تخريج و دمج الإطارات الوطنية المؤهلة و وذلك بالإعتماد على أربع نقاط رئسية:[1]

- الديمقراطية.
- التعريب.
- الجزأرة.
- تثمين التوجه العلمي و التكنولوجي لإنشاء الصناعات الثقيلة و المركبات الكبرى.

ثالثا: الحراك الإجتماعي و تحولات التعليم الجامعي بعد 1989:

أفرزت التطورات الحاصلة في العالم مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينات تفكك المنظومة الإشتراكية و تحول العديد من الدول إلى الأيديولوجية الغربية الليبيرالية ، لقد تخلل هذه التحولات في الجزائر إضطرابات متصاعدة تركت شروخا سياسية إقتصادية و إجتماعية عميقةو ساهمت في رسم صورة الجزائر آنذاك.

لقد كان التحول التدريجي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي دافعا لمراجعة الجزائر لمنظومتها التعليمية و تكييفها مع المخرجات الإقتصادية و الإجتماعية الجديدة،لقد أحدثت التعددية السياسية و الحرية الإجتماعية إنفتاحا على المنظومة القيمية الغربية و ساوقت هذه الفترة مرحلة المبادرات الوزارية كمشروع إستقلال الجامعات في 1989 و مشروع الأكاديمية الجهوية[2]،لقد حاولت الجزائر تكييف مسار البحث العلمي مع التوجه الإقتصادي الجديد للدولة بالإنفتاح على السوق و خلق علاقة بين التنمية و سوق العمل بالنظر إلى إنهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمات الإجتماعية،لقد كانت البوادر الأولى لهذا التحول مع بداية سنة 1986 و إنشاء الهيئة العليا للبحث (HCR) و ما تبعه من إنشاء مؤسسات و بنى خاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة و الطاقات المتجددة و الطب النووي كما تم فتح أكثر من 400 مشروع بحث في المجالات التكنولوجية،العلمية و العلوم الإنسانية[3].

لكن في مرحلة التسعينات سادت الجزائر ظروف إستثنائية نتيجة الحالة الأمنية و إنعكاس ذلك على الوضع الإقتصادي و الوضع الإجتماعي ما أدى إلى هجرة الأساتذة و الباحثين،كما أن الدولة الجزائرية لم تخصص إلا نسبة 0.28 بالمائة من الناتج القومي الخام كأموال مخصصة للبحث و التطوير و هي نسبة

1- شهرزاد زغيب و و فاء تنقوت،نفس المرجع،ص64.

2- شهرزاد زغيب و وفاء تنقوت،مرجع سابق،ص65.

3- Hocine khelfaoui, la recherche scientifique en Algérie : initiatives sociales et passanteur institutionnelles : où va l’Algérie ?, paris : khartala, 2001, p306.

ضئيلة مقارنة ب 1 بالمائة في الدول النامية و ما بين 2.5 و 3.2 بالمائة في الدول المتقدمة [1]،ثم صدر قانون رقم 98-11 المتضمن البرنامج الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الذي كان بمثابة نقلة نوعية في سياسة الدولة تجاه البحث العلمي و التطوير التكنولوجي حيث أسس هذا القانون لأرضية إقتصادية مبنية على المعرفة و اعتبار البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية.

لقد حدد البرنامج المتعلق بالبحث العلمي و التطور التكنولوجي فترة 1998-2002 لتحقيق الأهداف الأساسية و بناء ما يسمى باقتصاد المعرفة و أبرز النقاط التي تكلم عليها البرنامج هي:[2]

- ضمان ترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد.
- تحديد و توفير الوسائل الضرورية للبحث و التطوير.
- رد الإعتبار لوظيفة البحث و التطوير و تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة لكل النشاطات المتعلقة بالبحث و التطوير.

لقد أدت هذه التحولات المتسارعة إلى تغيير الوصاية على البحث و قوضت نتائجه و أفرزت مخرجات كانت في غالبها بعيدة عن الأهداف المسطرة.

رابعا:البحث العلمي في الجزائر كمقاربة للتحديث و التنمية:

شكلت سنة 1998 البداية الفعلية لمنظومة البحث العلمي كمقاربة للتحديث و التنمية فقد كان القانون رقم98-11 أرضية أساسية للارتقاء بالبحث العلمي و الاستثمار في مخرجات الجامعة الجزائرية،حيث و بحلول 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة و 13 مركزا جامعيا و 6 مدارس عليا للأساتذة و 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي و 12 معهد و مدرسة متخصصة [3]،كما أن الخطوط العريضة التي قام عليها القانون هي وضع 25 برنامج للبحث و التطوير مصنفة في مسارين[4]:

- برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات و تخص الزراعة،التغذية،الموارد المائية،البيئة،التنقيب،تقويم الصناعات،البناء و التعمير و التهيئة العمرانية،الصحة،النقل،العدالة ،المجتمع و السكان.
- برامج وطنية للبحث المتخصص و تتعلق بالطاقات المتجددة ،تكنولوجيا الإعلام،التكنولوجيا الصناعية و التكنولوجيا الفضائية و تطبيقاتها و التكنولوجيا الحيوية.

1- صاطوري الجودي،البحث العلمي في الجزائر الواقع و التحديات،ورقة مقدمة إلى مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام و الخاص،2012،جامعة البلقاء التطبيقية،الأردن،ص04.

2- صاطوري الجودي،نفس المرجع،ص04.

3- شهرزاد زغيب و وفاء تنقوت،مرجع سابق،ص65.

4- صاطوري الجودي،مرجع سابق،ص 05.

خاتمة:

إن فكرة الربط بين التحولات السياسية و الإجتماعية و ربطها بمسار البحث العلمي في الجزائر مازالت تحضى براهنيتها رغم إنخراط الجزائر في تأسيس مراجعة إقتصادية صناعية علمية متباينة،كما أن القدرة على تصويب مخرجات البحث العلمي تقتضي النظر إلى الخصوصيات الإجتماعية و الثقافية و تجسيد مشاريع البحث على أرض الواقع.